إتحاف الثقات

بتحقيق صحة حديث الترهيب من سبيل

الكاسيات العاريات
المائلات المميلات

والرد على من شكك في صحته من أهل الأهواء والضلالات

تأليف

د. بدر بن علي بن طامي العتيبي

غفر الله له ولوالديه ومشايخه والمسلمين أجمعين

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد:

فإنَّ من كبير كيدِ الزنادقة: المشاغبةِ على أحاديث رسول اللهﷺ بالتضعيف والتشكيك ﴿**لَيًّا بِأَلْسِنَتِهِمْ وَطَعْنًا فِي الدِّينِ وَلَوْ أَنَّهُمْ قَالُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا وَاسْمَعْ وَانْظُرْنَا لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ وَأَقْوَمَ وَلَكِنْ لَعَنَهُمُ اللَّهُ بِكُفْرِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُونَ إِلَّا قَلِيلًا**﴾ [النساء: ٤٦]، ومنْ عَظيم مكرِ أعداءِ الإسلامِ والسنةِ: تسليطَ من يتظاهرون بالعلم من أهل البدع والأهواء، والجهل بدين الله لترويج ضلالتهم، وتحقيق مآربِهم، وليس لكثير منهم من العلم إلاّ زيّ أهله، ولا من الدين إلا "بقايا" لحاهم، وهم سبّاقون إلى كلِّ فتنة، ومسارعون في كل ضلالة، وقد نصبوا أنفسهم لخدمة أهل الإلحاد، وتأييد أهل الزيغ والعناد، وإنجاز مرادهم، وإنفاذ أحقادهم، ولم يُعرفوا بفضيلة، ولا بمحاربة رذيلة، ولا نشرٍ لتوحيدٍ ولا علمٍ ولا سنة، تكسُّباً من ورائهم للشهرة، والله أعلم بما يُخفون، وبما يمكرون! فكم تلاعبوا بالأحكام، وعبثوا بالسنن، وشاغبوا بالمتشابه، ونشروا الشاذ من الأخبار والخلاف، ولم يكن لقول هؤلاء الأغمار الفجّار: صولةٌ وجولةٌ إلا لمَّا سكت أهل الحق، وتركوا المجال لهم حتى راجت بضاعتهم بين العالمين، فما من سنةٍ

يجتمع عليها المسلمون: إلا وجاءوا يركضون للتشكيك فيها، وصدّ النَّاس عنها، متظاهرين بخدمةِ الدينِ، وصيانةِ الشَّريعةِ، وهُم والله يكذبون!: ﴿**وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يُوعُونَ**﴾ [الانشقاق: ٢٣].

وقد رأيتُ لأحدِ أولئك الضُلَّال تشكيكاً في صحةِ الحديث الَّذي رواه الإمام مسلمٌ في "صحيحه" (١٦٨٠/٣) عنْ أبي هريرةﷺ أنَّ النبيﷺ قال: «**صِنفانِ من أهلِ النَّار لَمْ أرَهما، قومٌ معهم سِياطٌ كأذنابِ البقرِ يضربونَ بها النَّاس، ونساءٌ كاسياتٌ عارياتٌ مميلاتٌ مائلاتٌ، رءوسهن كأسنمةِ البُخْتِ المائلةِ، لا يَدخلنَ الجنةَ، ولا يجدنَ ريحها، وإنَّ ريحها ليوجدُ من مسيرةِ كذا وكذا**».

وكلُّ ما ذكره من عللِ الخبرِ ليس إلا وسيلة لتحقيقِ هواه، وإلَّا فالكلامُ في العللِ، وأصول نقدِ الأحاديث إنما يؤخذ من أهلِ العلمِ والأمانةِ، لا منْ أهلِ الهوى والخيانةِ، فيقبلونَ من الأخبارِ ما يوافقُ أهواءَهم ولو كان مِن أضعفِ الضَّعيفِ، ويطعنون فيما خالفَها ولو كان في أصحِّ الصِّحَاح، وإذا خالفَ أهواءهم راوٍ من الرواة نزكُوه بأدنى مقالةٍ، وقرعوا عندها الطبول، وإذا وافق أهواءهم من كان الأئمة النقاد على تضعيفه عدا القليل: جعلوا قول القليل هو الحجة، والمرتقى إلى قبولِ خَبره، وعلى مثل هذا الأصل هم يسيرون، فليسوا أصحاب قواعد وأصول، وإنما هم أصحاب أهواءٍ ومتاهات العقول، ﴿**أَفَرَأَيْتَ مَنِ اتَّخَذَ إِلَهَهُ هَوَاهُ وَأَضَلَّهُ اللَّهُ عَلَى عِلْمٍ وَخَتَمَ عَلَى سَمْعِهِ وَقَلْبِهِ**

﴿وَجَعَلَ عَلَى بَصَرِهِ غِشَاوَةً فَمَنْ يَهْدِيهِ مِنْ بَعْدِ اللَّهِ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ﴾ [الجاثية: ٢٣].

فذكر ذلك الألدُّ الجاهل للحديث عدةَ علل يتوهمها، وهي:

[١] تفرد الإمام مسلم به.

[٢] رواية مالك له موقوفاً على أبي هريرةﷺ.

[٣] إعلال الدارقطني له -بزعمه- وأنه عد المحفوظ وقفه.

[٤] موافقة موقوف أبي هريرة موقوف عبدالله بن عمرو، وما قاله كعب الأحبار، وقال الأفَّاك: «ويظهر أنا أبا هريرة نقله عن كعب الأحبار»، وأنه من: «الإسرائيليات!».

[٥] تفرد سهيل بن أبي صالح برفعه، وأن سهيلاً: «لا يحتج به».

[٦] ذكر ابن الجوزي للحديث في "موضوعاته" كما زعم!

[٧] نكارة المتن!

وسآتي على ما ذكره مستعيناً بالله، فأقول:

قال الإمام مسلمُ رحمه الله تعالى (٣/ ١٦٨٠) حدثني زهير بن حرب، حدثنا جرير، عن سهيل، عن أبيه، عن أبي هريرةﷺ، قال: قال رسول اللهﷺ: «**صِنْفان من أهلِ النارِ لم أرهما، قومٌ معهم سِياطٌ كأذنابِ البقرِ يَضربون بِها النَّاس، ونساءٌ كاسياتٌ عارياتٌ مميلاتٌ مائلاتٌ، رءوسهن كأسنمةِ البُخْت المائلةِ، لا يدخلنَ الجنَّةَ، ولا يجدنَ ريحَها، وإنَّ ريحَها ليوجدُ منْ مَسيرة كَذا وكَذا**».

ورواه الإمام أحمد (١٤/ ٣٠٠)(١٥/ ٤٢٦)وأبو يعلى(١٢/ ٤٦) وابن حبان (١٦/ ٥٠٠) وأبو عوانة (١٧/ ١١٠) والطبراني في "الأوسط" (٢/ ٢٢٤)(٦/ ٨٠)وأبو نعيم في "الدلائل" (ص: ٥٤٧) والبيهقي (٢/ ٣٣١) وفي "الشعب" (١٠/ ٢٢٣) و"الدلائل" (٦/ ٥٣٢) و"الآداب"(ص: ٢٤١) والشجري في "أماليه" (٢/ ٣٦٩) والبغوي في "شرح السنة" (١٠/ ٢٧١) والرامهرمزي في "أمثال الحديث" (ص: ١٤٩).

جاء عند الإمام أحمد وابن حبان وغيرهما: «**صنفان من أمتي من أهل النار**» وعند أحمد: «**لا يرين الجنة**».

ورواه مسلم بن أبي مريم:

عن أبي صالح عن أبي هريرة موقوفاً عليه؛ رواه الإمامُ مالكُ في "الموطأ" (٢/ ٩١٣) عن مسلمِ بنِ أبي مَريم، عن أبي صَالح، عن أبي هريرةرضي الله عنه، أنَّه قَال: «**نساءٌ كاسياتٌ عارياتٌ، مائلاتٌ مميلاتٌ لا يدخلنَ الجنَّة، ولا يجدنَ ريحهَا، وريحُها يوجدُ من مَسيرة خمسمائة سَنَة**».

واختُلِف على مالكٍ فيه:

فرواه أصحابُ "الموطأ" على هَذا الوجه عن مَالك.

وخالفَهم أربعة:

[١] عبدُالله بن نافع؛ ذكره الدارقطني في "العلل" (١٠/ ١٥٠) وابن عبدالبر في "الاستذكار"(٨/ ٣٠٧) و"التمهيد"(١٣/ ٢٠٣) فرواه عن الإمام مالك عن مسلمٍ به مرفوعاً.

[٢] عبدُالله بن وهبٍ؛ فرواه البيهقيُّ في "شعبِ الإيمان" (١٠/ ٢٢٣) عن عبدالله بن وهبٍ، قال: أخبرني مالك، عن مسلمٍ بن أبي مريم، عن أبي هريرةرضي الله عنه، عن النبيﷺ قال: «**نساءٌ كاسياتٌ عارياتٌ متميلاتٌ، لا يدخلْن الجنَّة، ولا يجدنَ ريحَها، وريحُها توجدُ مِن مسيرة خمس مائة عام**».

قال الحاكم أبو عبدالله: «سندُه غريبٌ، عن مالكٍ، فإنَّه في "الموطأ" موقوفٌ».

[٣] يحيى بن بُكيرٍ؛ رواه ابن عبدالبر في "التمهيد" (١٣/ ٢٠٣) من حديث يحيى بن عبد الله بن بُكير حدثنا مالك بن أنس عن مسلم ابن أبي مريم عن أبي صالح عن أبي هريرة عن النبيﷺ قال: فذكره بنحوه.

قال ابن عبدالبر: «هذا إسناد لا مطعن فيه عن ابن بكير».

[٤] عبدالمجيد بن أبي روّاد؛ كما عند الدارقطني في غرائب مالك؛ عنه عن مالك عن سُمي [هكذا] عن أبي صالح عن أبي هريرة به مرفوعاً.

نقله الحافظ ابن حجر في "اللسان" (٣/ ١٧٨)، وقوله: «سُمي» إن لم يكن تحريفاً من النسّاخ، وإلا فهو من أوهام راويه المتفرد به عن عبدالمجيد، وهو: صامت بن معاذ الجُنْدي، وهو يهم ويُغرب.

وقد أشار الدارقطني لبعض هذا الاختلاف على مالك في "العلل" (١٠/١٥٠) فقال: «يرويه مالك، واختلف عنه:

فرواه عبد الله بن نافع، عن مالك، عن مسلم بن أبي مريم، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، عن النبيﷺ، ووقفه أصحاب "الموطأ"، وهو المحفوظ».

فالدارقطني إنما أعلَّ الرفع في حديث مالك لا في عموم كلامه عن الحديث، فالمحفوظ عنده إنما هو في رواية الحديث عن مالك رفعاً ووقفا، لا في عموم حديث أبي صالح، كما توهمه ذلك الضال، فمن الخطأ أخذ قول الدارقطني: «غير محفوظ» حكماً عاماً في رفع الحديث، وإنما مراده غير محفوظ عن مالك فقط.

ومثله قول الحاكم: «سندُه غريبٌ، عن مالكٍ، فإنَّه في "الموطأ" موقوفٌ»، فبحثهم إنما هو في وجه روايته عن الإمام مالك رحمه الله تعالى.

ومع ذلك فرواية يحيى بن بكير للحديث متابعة لعبدالله بن نافع؛ تؤيد قبول هذا الوجه عن مالك، وأنه يُحفظ عنه هذا وهذا على السواء.

وبلغني عن ذلك الجاهل قوله: «أن الدارقطني أعلّ رواية مسلم بلطفٍ!» أي لم يصرّح به احتراماً له! وما أقبح الجهل على أهله، والأمرُ دين، والدارقطني قد صنّف كتاباً كبيراً تتبع فيه صاحبي الصحيح وألزم! ولو أراد الدارقطني رواية مسلم من طريق سهيل بن أبي صالح لذكرها، وتكلم عنها.

ومسلم بن أبي مريم ليس بأشهرَ في الحديثِ من سهيلِ بن أبي صالحٍ ولا أكثرَ روايةً له منه، فقد قال عنه الإمام البخاري في "تاريخه"(٧/ ٢٧٣): «غريبُ الحديثِ، ليس له كبيرُ حديثٍ»، وقبله قال ابن سعد في "الطبقات" (٤٣١/٤): «ثقةٌ قليلُ الحديثِ»، ومع ذلك فروايته للحديث موقوفاً لا تُعلُّ بها رواية سهيلٍ مرفوعاً، لما عُلم من مزيدِ احْتياطِ مُسلم بن أبي مريم في رفع الحديث، كما روى ابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" (٨/ ١٩٦) عن عبدالله بن مسلمة ابن قعنب قال: كان مالكٌ يُثني على مسلم بن أبي مريم، وقال: «كان لا يكادُ يرفعُ حديثاً إلى النبيِّ ﷺ»، وهذا مذهبُ جماعةٍ من رواةِ الحديثِ في مزيد احتياطِهم وورعِهم، فيقصرون الأسانيد، كما قال الإمام أحمد كما في "العلل" (ص٤١): «خالدُ بن الحارث يَجِيء بالحديثِ كما سمع، ويقول: نحو هذا أو شبه هذا»، أي مع شدة ضبطه للفظه لا يجسر على الجزم باللفظ تورعاً واحتياطاً.

وقال الدارقطني في "العلل" (٢٥/١٠): «وقد تقدم قولنا في أن ابن سيرين -من توقيه وتورعه- تارة يصرح بالرفع، وتارة يومئ، وتارة يتوقف؛ على حسب نشاطه في الحال».

وذكر حديثا اختلف في رفعه ووقفه، ثم قال (٢٩/١٠): «ورفعه صحيح، وقد عرفت عادة ابن سيرين: أنه ربما توقف عن رفع الحديث توقيا».

وقال أيضاً (٢٧/١٠): «ورفعه صحيح؛ لأن ابن سيرين كان شديد التحرِّي[١] في رفع الحديث».

وقال في موضع آخر(٣٠/١٠): «فرفعه صحيح، ومن وقفه فقد أصاب؛ لأن ابن سيرين كان يفعل مثل هذا؛ يرفع مرة، ويوقف أخرى».

وقال ابن رجب في "شرح العلل" (٧٠٠/٢): «وليس وقف هذا الحديث مما يضر؛ فإن ابن سيرين كان يقف الأحاديث كثيرا ولا يرفعها، والناس كلهم يخالفونه ويرفعونها».

وفي أسئلة المروزي للإمام أحمد، قال المروزي: «سألته عن هشام ابن حسان؟ فقال: أيوب وابن عون أحب إلي، وحسن أمر هشام، وقال: قد روى أحاديث رفعها أوقفوها، وقد كان مذهبهم أن يقصروا بالحديث ويوقفوه» من "علل الحديث" (ص٧٢).

---

[١] في الأصل: «العوا» ولم يظهر لي معناها، ولكن السياق يفيد أن المعنى: التحري والتوقي.

وقال الدارقطني (١٠/١٤): «وكان ابنُ عونٍ ربما وقف المرفوع».

وقال يعقوبُ بن شيبة كما في "تهذيب التهذيب" (٣/١٠): «حماد ابن زيد أثبت من ابن سلمة، وكلٌّ ثقة، غير أن ابن زيد معروف بأنه يقصر في الأسانيد، ويوقف المرفوع، وكثير الشك بتوقيه، وكان جليلا لم يكن له كتاب يرجع إليه، فكان أحيانا يذكر فيرفع الحديث، وأحيانا يهاب الحديث ولا يرفعه».

وهذا المسلك ممن كان هذا حاله لا يُعد من القوادح في الأسانيد، ولا يُعل فيه المرفوع بالموقوف.

خاصة وأن راويه مرفوعاً هو: **سهيل بن أبي صالح -ذكوان- السمان أبو يزيد المدني**، وهو من مشاهير الرواة الثقات المختلف في حديثهم بخلافٍ لا يوجب الرد، فقد وثّقه جماعة:

فقال ابن عيينة: «كنا نعده ثبتاً في الحديث» [١]، وقال يحيى بن معين: «ثقة» [٢]، وقال الإمام أحمد: «ما أصلح حديثه» [٣]، وقال مرة: «ليس به بأس» [٤]، وقال مرة: «صالح» [٥]، وقال أحمد بن

---

[١] "الكامل" لابن عدي (٣ / ٤٤٨).

[٢] "تاريخ يحيى بن معين" رواية الدوري (رقم٨١١).

[٣] "الجرح والتعديل" (٤ / ٢٤٧).

[٤] "علل أحمد" للمروذي (رقم ١٠٧) "بحر الدم"(رقم ٤١٤).

[٥] "الضعفاء" للعقيلي (٢ / ١٥٧).

صالح: «من المتقنين، وإنما توقي في غلط حديثه ممن يأخذ عنه» [١]، وقال العجلي: «ثقة» [٢]، وذكره ابن حبان في "الثقات" وقال: «كان يخطئ» [٣].

وضعفه آخرون، ولم يطلقوا الضعف عليه، وإنما نقدوا بعض حديثه: فذكر الدراوردي أنه أصيب بعلةٍ ذهبت ببعضِ عقلِه فنسي بعضَ حديثِه[٤].

ونقل البخاريُّ عن ابن المديني أنَّ أخاً له ماتَ فوجدَ عليه فنسي كثيراً من الحديث[٥].

وقال يحيى بن معين: «سهيلُ والعلاءُ، حديثهما قريب من السواء ليس حديثهما بحجة»[٦]، وقال في رواية: «العلاء وسهيل ضعيفان»[٧]، وقال مرة: «وليس بالقوي في الحديث»[٨]، وقال

---

(١) "ذكر من اختلف العلم ونقاد الحديث فيه" (ص٨٤) "تاريخ أسماء الثقات" (رقم ٥١١).

(٢) "الثقات" للعجلي (رقم٦٩٥).

(٣) "الثقات" (٤١٨/٦).

(٤) "الكفاية" للخطيب البغدادي (ص٢٢٢) "الكواكب النيرات" (ص٢٤٦).

(٥) "من تكلم فيه وهو موثق" (رقم ١٥١) "تهذيب التهذيب" (٢٣٢/٤) ولم أجده في التاريخين "الكبير" و"الصغير" للبخاري.

(٦) "الجرح والتعديل" (٤ / ٢٤٧).

(٧) "ذكر من اختلف العلماء ونقاد الحديث فيه" (ص ٨٥).

(٨) "الكامل" لابن عدي (٣ / ٤٤٧).

مرة: «لم يزل أصحاب الحديث يتقون حال سهيل»[1]، وقال مرة: «صويلح وفيه لين»[2]، وقال أبو حاتم: «يكتب حديثه ولا يحتج به»[3]، وقال الحاكم: «حديثه بالعراق نسي الكثير منه وساء حفظه في آخر عمره»، وقال أبو الفتح الأزدي: «أصابه برسام في آخر عمره فذهب بعض حديثه» [4]، وقال ابن القطان: «اختلط» [5].

والصواب: أنه ثقة تغير بأخره، وحديثه في العراق فيه أوهام، وقد روى عنه الأئمة مالك وشعبة والثوري، وهو ممن تكلم في بعض حديثه دون البعض الآخر، قال الترمذي في "العلل": «وقد تكلم بعض أهل الحديث في سهيل بن أبي صالح ، ومحمد بن إسحاق، وحماد ابن سلمة، ومحمد بن عجلان، وأشباه هؤلاء من الأئمة إنما تكلموا فيهم من قبل حفظهم في بعض ما رووا، وقد حدث عنهم الأئمة» [6].

ولما قيل للإمام أحمد: إنَّ يحيى بن سعيد قدّم عليه محمد بن عمرو، أنكر عليه ذلك، وقال: «لم يكن ليحيى بسهيل علم، وكان قد جالس محمد بن عمرو».

---

(١) "شرح علل الترمذي" (١/١٢١).

(٢) "الضعفاء" للعقيلي (٢ / ١٥٦).

(٣) "الجرح والتعديل"(٤ / ٢٤٧).

(٤) والذي قبله "تهذيب التهذيب" (٤/٢٣٢).

(٥) "الكواكب النيرات" (ص٢٤٦).

(٦) "شرح علل الترمذي" (١/١٢٠).

وقال: «لم يصنع يحي شيئاً، الناس عندهم سهيل ليس مثل محمد بن عمرو» فقيل له: سهيل أثبت عندهم؟ قال: «نعم» [1].

وتعقب ابن شاهين جرح ابن معين له بقوله: «وهذا الكلام في العلاء وسهيل يوجب النظر، **وهما عندي على حكم الثقة والأمانة**، وقد حدث عن العلاء وسهيل أجلاء العلماء ولا أعرف لهما كثير حديث منكر إلا حديثا يرويه عنهما ضعيف، فأما الثقات عنهما فهو عجب من عجب ولهما فضل في العلم كبير» [2].

أما ترك البخاري الاحتجاج بحديثه، وإخراج حديثه مقروناً بغيره، فقد انتقد ذلك عليه النسائي والدارقطني رحمهما الله تعالى كما في "سؤالات السلمي للدارقطني" أنه سأله: لم ترك محمد بن إسماعيل البخاري حديث سهيل بن أبي صالح في الصحيح ؟ فقال: «لا أعرف له فيه عذراً ، فقد كان أبو عبدالرحمن أحمد بن شعيب النسائي إذا مر بحديث لسهيل، قال: سهيل -والله-خير من أبي اليمان ويحيى بن بكير وغيرهما، وكتاب البخاري من هؤلاء ملآن، و قال: قال: أحمد بن شعيب النسائي: ترك محمد بن إسماعيل البخاري حديث سهيل بن أبي صالح في كتابه، وأخرج عن ابن بكير وأبي اليمان وفليح

---

[1] "الجرح والتعديل" (٢٤٧/٤) "الكامل" لابن عدي (٤٤٨/٣)"شرح علل الترمذي" (١٢٢/١).

[2] "ذكر من اختلف فيه العلماء" (ص٨٥-٨٦).

ابن سليمان لا أعرف له وجهًا، ولا أعرف فيه عذرًا» [1].

ويشبه أنَّ تغيره لم يكن فاحشاً، لتمييزه بين ما سمع من أبيه بواسطة وبدون واسطة.

قال ابن عدي: «ولسهيل أحاديث كثيرة غير ما ذكرت، وله نسخ وروى عنه الأئمة مثل الثوري وشعبة ومالك وغيرهم من الأئمة، وحدث سهيل عن جماعة عن أبيه، وهذا يدل على ثقة الرجل حدث سهيل عن سمي عن أبي صالح، وحدث سهيل عن الأعمش عن أبي صالح، وحدث سهيل عن عبد الله بن مقسم عن أبي صالح، وهذا يدلك على تمييز الرجل وتمييز بين ما سمع من أبيه ليس بينه وبين أبيه أحد، وبين ما سمع من سُمي والأعمش وغيرهما من الأئمة، **وسهيلٌ عندي مقبول الأخبار ثبت لا بأس به**» [2].

فوهمه قليل، ولذلك قال عنه ابن حبان: «ممن كثرت عنايته بالعلم ومواظبته على الدين وكان يهم في الشيء بعد الشيء»[3]، أي أنه قليل الوهم.

فهو ثقةٌ، وخاصةً فيما رواه عنه الأئمة الثقات، وهذا الحديث رواه عنه جرير بن عبدالحميد الضبي وزياد بن خيثمة الجعفي، وهما

---

(١) "سؤالات السلمي للدارقطني" (رقم ١٥٤) "سؤالات الحاكم للدارقطني" (ص١٧٢).

(٢) "الكامل"لابن عدي (٣ / ٤٤٩).

(٣) "مشاهير علماء الأمصار" (ص: ٢٢٠).

من الأئمة الثقات، ورواه شريكٌ وهُدبة بن المنهال الأسدي أيضاً، وهما مقبولان في المتابعات.

ورواه عنه أيضاً عمران بن عبيد الضبي الجرجاني، ولكن لم يضبطه الراوي عنه: بُكير بن جعفر الجرجاني، فرواه ابن عدي (٢/ ٢١٤) قال: حدثنا عبدالرحمن بن محمد بن علي القرشي، حدثنا أحمد بن يحيى أبو عبدالله السابري، حدثنا بُكير بن جعفر الجرجاني عن عمران بن عبيد عن سهيل[١] عن أبيه أو عبدالله، عن أبيه أبي صالح، عن أبي هريرةﷺ عن النبيﷺ قال: «**صنفان من أهل النار ولم أرهما قوم بأيديهم سياط كأذناب البقر يضربون الناس ونساء كاسيات عاريات مائلات مميلات كأسنمة البخت المائلة لا يدخلن الجنة، ولا يجدن ريحها وإن ريحها ليوجد من كذا وكذا**».

قال ابن عدي: «قوله فِي هذا الاسناد: «عن عبدالله عن أبيه»، إنما يريد: عبدالله بن أبي صالح السمان»، وقال عن بكير: «كان شيخا صالحا حدث بمناكير عن المعروفين»، وقال: «وهو في مقدار ما يروي أرجو أنه لا بأس به وله عن الثقات أحاديث وكذلك عن جماعة من الضعفاء مثل حسن بن فرقد وغيره، وإذا روى عن ضعيف فيكون ضعيف الحديث من جهة الضعيف الذي روى عنه وإنما أنكرت عليه إذا روى عن ثقة لا يتابعه عليه أحد».

---

[١] في الأصل: «سهل» وهو تصحيف.

قال الذهبي في "الميزان" (١/ ٣٤٩): «منكر الحديث، مشَّاه ابن عدي»، وقال الحافظ ابن حجر في "اللسان" (٢/ ٣٦٠): «وعبارة ابن عَدِي تقتضي توقيف حاله فإنه قال: كان شيخًا صالحًا حدَّث بالمناكير، عن المعروفين وفي مقدار ما يروي أرجو أنه لا بأس به، وله عن الثقات والضعفاء، وَإذا روى عن ثقة لا يتابع، قلت: وذكره ابن شاهين في الثقات وقال: شيخ صالح».

وظاهر الشك أنه من بكير، وأنه لم يضبط راويه أهو سهيل أم عبدالله بن أبي صالح عن أبي صالح به.

ولبعض الحديث شاهد من حديث أبي هريرة رضي الله عنه:

رواه الإمام مسلم أيضاً (٤/ ٢١٩٣) من حديث أفلح بن سعيد، حدثني عبدالله بن رافع، مولى أم سلمة، قال: سمعت أبا هريرة رضي الله عنه، يقول: سمعت رسول الله ﷺ، يقول: «**إنْ طالت بكَ مُدَّة، أوشكتَ أن ترى قوماً يغدونَ في سَخَطِ الله، ويروحُون في لَعْنَته، في أيديِهم مثل أذنابِ البقرِ**».

قال البزار (١٥/ ٣٦): «لا نعلم رواه عن عبدالله بن رافع إلا أفلحُ بنُ سعيدٍ، وهو رجلٌ مشهور من أهل قباء».

وقال الحاكم (٤/ ٤٨٢): «هذا حديثٌ صحيحُ الإسنادِ على شرط الشيخين، ولم يخرجاه».

وقد زلّ ابن حبان رحمه الله زلةً وخيمة حيث ذكر أفلحَ بن سعيد في "المجروحين"(١/ ١٧٦)، وقال: «أفلح بن سعيد شيخ من أهل قباء، كان يسكن المدينة يروي عن الثقات الموضوعات وعن الأثبات الملزوقات لا يحل الاحتجاج به ولا الرواية عنه بحال»، ثم ذكر حديثه هذا، الذي رواه مسلم!

وتبعه ابن الجوزي فذكره في "الموضوعات"(٣/ ١٠١)!

قال الذهبي في "الميزان" (١/ ٢٧٤): «ابن حبان ربما قَصَب الثقةَ حتى كأنَّه لا يدري ما يخرج من رأسِهِ، ثم إنه بين مستنده فساق حديث عيسى بن يونس، حدثنا أفلح بن سعيد عن عبدالله ابن رافع عن أبي هريرةﷺ مرفوعاً: «**إنْ طَالت بِك مُدَّة فسترى قوماً يَغْدونَ...**»، قلت: بل حديث أفلحٌ صحيح غريب، وهذا شاهد لمعناه».

وقال الحافظ ابن حجر في "القول المسدد"(ص: ٣١): «ولم أقف في كتاب الموضوعات لابن الجوزي على شيء حكم عليه بالوضع وهو في أحد "الصحيحين" غير هذا الحديث وإنها لغفلة شديدة منه وأفلح المذكور يعرف بالقبائي؛ مدني من أهل قباء، ثقة مشهورٌ، وثقه ابن معين وابن سعد، وقال ابن معين أيضا والنسائي: «لا بأس به»، وقال أبو حاتم: «شيخ صالح الحديث»، وأخرج له مسلم في "صحيحه"، وقد روى عنه عبدالله بن المبارك وطبقته، ولم أر للمتقدمين فيه كلاماً؛

إلا أن العقيلي قال: «لم يرو عنه ابن مهدي»، قلت: وليس هذا بجرح، وقد غفل ابن حبان فذكره في "الطبقة الرابعة" من "الثقات"(٨/ ١٣٤)، وقد أخطأ ابن الجوزي في تقليده لابن حبان في هذا الوضع خطأ شديداً، وغلط ابن حبان في أفلح فضعفه بهذا الحديث، وعقبه بأن قال هذا بهذا اللفظ باطل والمحفوظ عن سهيل عن أبيه عن أبي هريرة بلفظ: «**اثنان من أمتي لم أرهما رجال بأيديهم سياط مثل أذناب البقر ونساء كاسيات عاريات**»، وتعقب الذهبي في "الميزان" كلام ابن حبان هذا» ثم ذكره.

ولحديث سهيل بنحوه شاهد آخر من حديث أبي هريرة ﷺ أيضاً:

رواه الطحاوي في "مشكل الآثار" (١٠/ ٧٩) من حديث يحيى ابن معين قال: نا حجاج بن محمد، عن ابن جريج قال: أخبرني محمد بن الحارث قال: قدم رجل، يقال له: أبو علقمة، حليف في بني هاشم، وكان فيما حدثنا أنه قال: سمعت أبا هريرة، يقول: «**إن من أشراط الساعة: أن يظهر الشح، والفحش، ويؤتمن الخائن، ويخون الأمين، ويظهر ثياب يلبسها نساء كاسيات عاريات، ويعلو التحوت الوعول**»، أكذاك يا عبدالله بن مسعود سمعته من حبي؟ قال: نعم، ورب الكعبة. قلنا: وما التحوت؟ قال: فسول الرجال، وأهل البيوت الغامضة، يرفعون فوق صالحيهم، والوعول: أهل البيوت الصالحة.

ورواه الطبراني في "الأوسط" (١/ ٢٢٨)وقال: «لم يروِ هذا الحديث عن ابن جريج إلا حجاج».

وذكره عبدالحق في "الأحكام الكبرى" (٤/ ٥٤٣) وقال: «أبو علقمة هذا تابعي جليل، سمع أبا هريرة وعثمان وعبدالله بن مسعود، سمع منه عبدالله بن عبيد بن عمير ومحمد بن الحارث وعلي الأودي ويعلى بن عطاء وزهرة بن معبد، ذكر ذلك الطحاوي في أحاديث صحاح، وذكر أنه ولي قضاء إفريقية في أيام بني أمية، وذكره أبو حاتم وقال: أحاديث أبي علقمة صحاح».

وقال أبو بكر الهيثمي في "مجمع الزوائد" (٧/ ٣٢٧): «حديث أبي هريرة وحده في الصحيح بعضه، ورجاله رجال الصحيح، غير محمد ابن الحارث بن سفيان وهو ثقة».

تنبيه على زلّة وخيمة للجاهل المرتاب:

أما ما زعمه المتعالم المفتون بأنَّ ابن الجوزي ذكر الحديث في الموضوعات! مستشهداً بصورة التقطها من طيشه وعجلته من "الانترنت!!" فهذا يكشف رقة دينه، وضعف أمانته.

حيث أنّ ابن الجوزي لم يذكر هذا الحديث في "الموضوعات" مطلقاً، والصورة التي جاء يركض بها إنما هي من كتاب "فيض القدير" للمناوي(٤/ ٢٠٨).

فحديث سهيلٍ حديث صحيحٌ لا مرية في صحته، وقد صححه مسلم، وابن حبان، وابن حزم، كما تقدم.

وقال البغوي في "شرح السنة" (١٠/ ٢٧١).: «هذا حديث صحيح».

وصححه ابن حزم في "المحلى" (٦/ ٣٤٤).

وقال ابن عبدالبر في "الاستذكار"(٨/ ٣٠٧): «وهو محفوظ عن النبيﷺ من حديث أبي هريرة من غير رواية مسلم بن أبي مريم»[١].

وصححه شيخ الإسلام ابن تيمية كما في "الفتاوى" (٦٤٦/١١) (٣٤/ ١٢٩) ومواطن أخرى.

وصححه ابن الملقن في "التوضيح" (٦٠٠/٣) في آخرين من أهل العلم بالعلل، ولم أجد عالماً معتبراً أعلّ الحديث، وأما ما سبق من كلام الدارقطني إنما هو في الرواية عن مالك لا غير.

ثم على فرض ثبوته موقوفاً: فإنَّ له حكم الرفع لأن فيه إخباراً بأمرٍ غيبيٍّ لا يكون إلا بوحيٍّ ونبوة، قال أبو عمرو الداني: «قد يحكى الصحابيرضي الله عنه قولا يوقفه، فيخرجه أهل الحديث في المسند، لامتناع أن يكون الصحابيرضي الله عنه قاله إلا بتوفيق. كما روى أبو صالح السمان عن أبي هريرةرضي الله عنه قال: «**نساءٌ كاسياتٌ عارياتٌ مائلاتٌ مميلاتٌ لا يَجدنَ**

---

[١] "الاستذكار" (٨/ ٣٠٧).

عرْف الجنة ...» الحديث، لأن مثل هذا لا يقال: بالرأي، فيكون من جملة المسند»[1].

وذكر ابن العربي في "القبس" (ص: ٢٠٧) أن مذهب مالك وأبي حنيفة أن: «الصاحب إذا قال قولاً لا يقتضيه القياس؛ فإنه محمول على المسند إلى النبيﷺ».

وقال ابن عبدالبر في "التمهيد" (١٣/ ٢٠٢): «ومعلوم أن هذا لا يمكن أن يكون من رأي أبي هريرة لأن مثل هذا لا يدرك بالرأي ومحال أن يقول أبو هريرة من رأيه لا يدخلن الجنة ويوجد ريح الجنة من مسيرة كذا ومثل هذا لا يعلم رأيا وإنما يكون توقيفا ممن لا يدفع عن علم الغيبﷺ».

وللحديث شاهدٌ في المعنى من حديث عبدالله بن عمروﷺ:

قال الإمام أحمد (١١/ ٦٥٤): حدثنا عبد الله بن يزيد، حدثنا عبدالله بن عياش بن عباس القتباني، قال: سمعت أبي، يقول: سمعت عيسى بن هلال الصدفي، وأبا عبدالرحمن الحُبْلي، يقولان: سمعنا عبدالله بن عمرو، يقول: سمعت رسول اللهﷺ يقول: «**سيكونُ في آخرِ أُمَّتي رجالٌ يركبونَ على سُروجٍ، كأشباهِ الرِّحالِ، يَنزلونَ على أبوابِ المسجدِ، نساؤهم كاسياتٌ عارياتٌ، على رءوسهم كأسنمةِ البُخت**

---

[1] "النكت على كتاب ابن الصلاح" لابن حجر (٢/ ٥٣١)

العجافِ، الْعَنوهنَّ؛ فإنهنَّ مَلعوناتٍ، لو كانَت وراءَكم أُمَّة مِن الأممِ لخدمنَ نساؤكم نساءَهم، كما يخدمنكم نساءُ الأمم قبلكم».

ورواه أبو عبدالله الحاكم (٤/٤٨٣) وابن حبان (١٣/٦٤) والطبراني في "الكبير"(١٣/٦٤)و"الأوسط" (٩/١٣١) و"الصغير" (٢/٢٥٧) والمخلّص في "المخلصيات" (٢/ ٥٣).

قال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه».

وقال الطبراني: «لا يروى هذا الحديث عن عبدالله بن عمرو إلا بهذا الإسناد، تفرد به عبدالله بن عياش»،

وعبدالله بن عيّاش: قال عنه أبو حاتم: «ليس بالمتين، صدوق، يكتب حديثه، وهو قريب من ابن لهيعة»[١]، وقال أبو داود والنسائي: «ضعيف»[٢]، وقال ابن يونس: «منكر الحديث»[٣]، وذكره ابن حبان في "الثقات"[٤].

قال مغلطاي: «وخرَّج أبو عوانة حديثه في "صحيحه"، وكذلك ابن حبان، وأبو عبدالله الحاكم، وأبو محمد السمرقندي الدارمي، وذكره ابن خلفون في كتاب "الثقات" وقال: «خرج له مسلم في المتابعات،

---

(١) "الجرح والتعديل" لابن أبي حاتم (٥/ ١٢٦).

(٢) "تهذيب الكمال" (١٥/ ٤١١).

(٣) "تاريخ ابن يونس" (١/ ٢٧٩).

(٤) "الثقات" (٧/ ٥١).

وأرجو أنه لا بأس به»[1].

فالصحيح أنه صدوقٌ يُخطئ، صالحٌ في الشواهد، ولذا أخرج له مسلم في الشواهد، وهذا الحديث منها، يشهد له ما سبق.

وأما أبوه -عيّاش بن عباس- فهو ثقة، قال أبو حاتم: «صالح»، ووثقه يحي بن معين[2] وأبو داود[3] العجلي[4].

قال الهيثمي في "مجمع الزوائد" (٥/ ١٣٧): «رواه أحمد، والطبراني في الثلاثة، ورجال أحمد رجال الصحيح».

وصححه المنذري في "الترغيب والترهيب" (٣/ ٦٩)

وصحح إسناده شيخ مشايخنا أحمد شاكر في تعليقته على "المسند"(٦/ ٤٩١).

والشيخ محمد ناصر الدين الألباني في "الصحيحة" (رقم: ٢٦٨٣).

ولا يعارضه ما رواه ابن أبي شيبة (٧/ ٥٣٠) عن عبدالله عن شيبان، عن الأعمش، عن سالم بن أبي الجعد، عن عبدالله بن عمرو، قال: «**إنا لنجدُ في كتابِ الله المنزَّل صِنفينِ في النَّار: قومٌ يكونون في آخرِ الزمان معهم سياط كأنها أذناب البقر يضربون بها الناس على**

---

[1] "إكمال تهذيب الكمال" (٨/ ١٠٩)

[2] "الجرح والتعديل" لابن أبي حاتم (٧/ ٦).

[3] "سؤالات الآجري" (رقم ٥).

[4] "الثقات"(ص: ٣٧٨).

غير جُرم لا يدخلون بطونهم إلا خبيثا، ونساءٌ كاسياتٌ عارياتٌ مائلاتٌ مميلاتٌ لا يدخلن الجنة ولا يجدن ريحها»، هكذا موقوفٌ عليه، لاختلاف المخرج، فهو يقوّي المرفوع ولا يُعلّه، والصحابي قد يُسند الحديث تارة وقد يوقفه.

ثُم:

من دلائل نتن الهوى، وخُبث الطوية: أن غاية مراد ذلك الرجل ومن على شاكلته إسقاط الاحتجاجِ بالخبرِ وعدم الإقرار به والعمل، بلْ وزعمِ النَّكارةِ في متنِه وأنَّه من الإسرائيليات! محتجاً بأنه مروي عن كعب الأحبار! وأن أبا هريرة وعبدالله بن عمرو أخذاه من كعب الأحبار! وهذا باطلٌ من وجوه:

أحدها: أن الخبر عن كعب الأحبار ضعيف الإسناد، فرواه إسماعيل بن جعفر في "أحاديثه" (ص: ٤٦٨) من حديث شريك، عن أبي صالح مولى السعديين أنه سمع كعبَ الأحبارَ يقول: «**مالي أرى في التوراة صفة قوم لم أرهم بعد؟، فحشة متفحشين، في أيديهم سياط مثل أذناب البقر، من أهل النار، مالي أرى في التوراة صفة نساء لم أرهن بعد؟ ناعمات كاسيات عاريات، من أهل النار**».

وأبو صالح مولى السعديين، قال عنه أبو زرعة: «لا بأس به»[1]، ولكنّها رواية شاذة لا تصح، فشريكٌ خالف ما سبق من روايته التي

---

[1] "الجرح والتعديل" لابن أبي حاتم (٩/ ٣٩٢).

وافقه عليها الثقات، وإذا اختلف حديث الراوي يؤخذ من حديثه ما وافق فيه الثقات لا ما خالف فيه.

وكذلك روى ابن أبي شيبة عن مصنف ابن أبي شيبة (٧/ ٥٣٠) عن يحيى بن إسحاق قال أخبرني يحيى بن أيوب، عن أبي قبيل، عن يثيع، عن النعمان بن بشير، أنه قال: ابعثوا إلى أملة يذبون عن فساد الأرض ، فقال له كعب الأحبار: «**مه لا تفعل، فإن ذلك في كتاب الله المنزل: أن قوما يقال لهم الأملة يحملون بأيديهم سياطا كأنها أذناب البقر، لا يريحون ريح الجنة ، فلا تكن أنت أول من يبعث فيهم ، قال: ففعل فقلت أنا ليحيى: ما الأملة؟ قال: أنتم تسمونهم بالعراق الشُّرَط**».

وأبو قبيل، اسمه حي بن هانئ، وثّقه الإمام أحمد وابن معين وغيرهما[١]، ويحيى بن أيوب المصري وإن كان من رجال الشيخين، إلا أنه قد تُكلم في حفظه، فقال الإمام أحمد: «سيئ الحفظ»، وقال عنه أبو حاتم: «محل يحيى الصدق يكتب حديثه ولا يحتج به»[٢]، وقال ابن حبان: «يُغرب»[٥]، وللأئمة في توثيقه وجرحه كلام طويل، والصحيح أنه صدوقٌ يُخطئ، ومثله لا يحتمل التفرد ولا المخالفة،

---

[١] "الجرح والتعديل" لابن أبي حاتم (٣/ ٢٧٥).

[٢] "الجرح والتعديل" لابن أبي حاتم (٩/ ١٢٨).

[٥] "مشاهير علماء الأمصار" (ص: ٣٠٢).

ولذلك لم يخرج له البخاري في الأصول[1] وله في مسلم سبعة أحاديث، و«يثيع» لا يكاد يوجد إلا في هذا الخبر، وهو مجهولٌ لم أعثر له على ترجمة وليس هو يزيد بن يثيع، فالإسناد ضعيف.

ورواه الخرائطي في "اعتلال القلوب"(١/ ١٠٧) قال: حدثنا عبدالله بن أبي سعد قال: حدثنا عبدالله بن محمد قال: حدثنا سليمان ابن بلال، عن موسى بن عقبة[2]، عن عبدالرحمن بن يساف، عن كعب الأحبار قال: «**يأتي على النَّاسِ زمانٌ فيه نساءٌ كاسياتٌ عارياتٌ حالياتٌ عَطراتٌ تفلاتٌ، لهنَّ عُقُصٌ مثل أسنمةِ البخت، مائلاتٌ مُقتباتٌ هارباتٌ إلى النَّار**».

وإسناده ضعيفٌ كذلك، عبدالرحمن بن يساف شديدُ الجهالة، لا يكاد يُعرف أو يُذكر في الأسانيد.

فجميع الأوجه عن كعب الأحبار لا تثبت، فكيف يُعلّ الصحيح الذي رواه الثقات بخبرٍ لا يثبت من وجه؟

ولو ثبت عنه ذلك، وأنه قرأه في الكتاب المنزّل -أي التوارة- وكذلك ما روي عن عبدالله بن عمرو بن العاص رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فيما تقدم، فإن هذا مما ورد في الكتب السابقة، ووافقت إخبار النبي ﷺ به، نكبر الدجال وغيره.

---

[1] "فتح الباري" لابن حجر (٦/ ٣٧٠) "إكمال تهذيب الكمال" (١٢/ ٢٨٨).

[2] في الأصل: «غضبة» وهو تصحيف لا محالة.

ثم ليُتأمل:

كيف أنَّ هذا الرجل يسعى لإبطال الاحتجاج بهذا الأثر بكل مقالةٍ خافضة ورافعة، وكذبة شمطاء ويافعة! مع أنَّ الإمام مالك رحمه الله تعالى حين رواه موقوفاً أورده في موطن الاحتجاج، وساقه دلالة على قبوله، وأورده في "موطئه" الذي نصح به الناس، فكيف يأخذ من الإمام مالك القول بوقفه ولا يأخذ منه قبول ما فيه؟

وليُعلم أن هذا الرجل ومن على شاكلته يزعمون "الظاهرية" في تمذهبهم، ويُكثرون من تعظيم ابن حزمٍ وأقواله -خاصة في قوله في المعازف- فأين هو عن قول ابن حزمٍ في "المحلى" (٦/ ٣٤٤): «كما صح عن رسول اللهﷺ أنه قال: «**نساء كاسيات عاريات لا يدخلن الجنة**»..»، وذمّ التبرج وقال(٣/ ١١٦): «وقد نهاهن الله تعالى: عن التبرج، وأن يضربن بأرجلهن: ﴿**لِيُعْلَمَ مَا يُخْفِينَ مِنْ زِينَتِهِنَّ**﴾ [النور: ٣١] ، وأنذرعليه السلام بـ: «**نساء كاسيات عاريات مائلات مميلات رءوسهن كأسنمة البخت لا يرحن رائحة الجنة**»...»، وقال (٩/ ١٧٤): «ولا يحل للمرأة التبرج ولا التزين للخروج إذا خرجن لحاجة قال الله عز وجل: ﴿**وَلَا تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ الْجَاهِلِيَّةِ الْأُولَى**﴾ [الأحزاب: ٣٣]...».

وليس في متنِ الخبر نكارة تُظن، بل فيه دلالة من عظيمِ دلائل النبوة، فلم يكن في عهد النبيﷺ رجالٌ معهم سياط يضربون الناس

ظلماً وقهرا، وكان النساء في زمنهﷺ على سترٍ وديانة، ثم بعد عهد النبيﷺ وقع ما أخبر عنه عليه الصلاة والسلام، وهذا مما يؤكد صحة الخبر، **ومن القرائن الدالة على صحة أحاديث الفتن وحوادث آخر الزمان والاستئناس بها: وقوعها**، يقول الحافظ ابن كثير رحمه الله تعالى في "البداية والنهاية"(٦/ ٢٨٦): «وهذان الصنفان وهما الجلَّادون الذين يسمون بالرجالة، والجاندارية، كثيرون في زماننا هذا ومن قبله وقبل قبله بدهر، والنساء الكاسيات العاريات أي عليهن لبس لا يواري سوآتهن، بل هو زيادة في العورة، وإبداء للزينة، مائلات في مشيهن مميلات غيرهن إليهن، وقد عم البلاء بهن في زماننا هذا، ومن قبله أيضا، وهذ من أكبر دلالات النبوة إذ وقع الأمر في الخارج طبق ما أخبر بهعليه السلام».

وهذان الصنفان من أشد ما خافه النبيﷺ على أمته، وهما:

[١] الظَّلَمة، كما جاء في الحديث -سابق الذكر- والذي رواه مسلم مسلم أيضاً (٤/ ٢١٩٣)من حديث أفلح بن سعيد، حدثني عبدالله ابن رافع، مولى أم سلمة، قال: سمعت أبا هريرة، يقول: سمعت رسول اللهﷺ، يقول: «**إن طالت بك مدة، أوشكت أن ترى قوما يغدون في سخط الله، ويروحون في لعنته، في أيديهم مثل أذناب البقر**».

[٢] فتنة النساء، وقد ثبت في "الصحيحين" عن أسامة بن زيدرضي الله عنهما عن النبيﷺ أنه قال: «**ما تركت بعدي فتنة أضر على الرجال**

من النساء»، وهذا في عموم النساء، فكيف إذا كانت فتنتهنّ أشد بالتعرّي وتعمّد إمالة الرجال؟

وأصل الترهيب من فتنة النساء، وخطورتها على الرجل، وما وراءهن تبرجهن من الشرور والفساد **متواتر بالمعنى من سنة النبيﷺ**، ولتعجب من ذلك الجاهل حين زعم في موطن آخر بأنَّ الأحاديث التي فيها التحذير من فتنة النساء إنما هو من هي من «**توغّل العُرف الذكوري في المجتماعات فتأثرت بها المرويات الحديثية!**» وهذا يؤكد أن ذمته مستأجرة، وغايته مشبوهة، ومراده دسيس: ليحقق ما وراءه من مطالب أهل الإلحاد والانحلال، وسفور المرأة، وتبرجها تبرّج الجاهلية الأولى.

ولأهل العلم في تفسير الحديث أقوال كثيرة، وكلّها متفقة غير مفترقة، قال أبو نعيم في "دلائل النبوة"(ص: ٥٤٧): «النساء المذكورات في هذا الحديث قيل إنهن المغنيات يتعممن بكارات كبار على رءوسهن ثم يتجلببن فوقهن».

وقال البغوي في "شرح السنة" (١٠/ ٢٧٢): «قوله: «**كاسيات عاريات**» يريد اللائي يلبسن ثيابا رقاقا تصف ما تحتها، فهن كاسيات في الظاهر، عاريات في الحقيقة.

وقيل: هُنَّ اللائي يسدلن الخُمُر من ورائهن، فتنكشف صدورهن، فهن كاسيات بمنزلة العاريات إذا كان لا يستر لباسهن جميع

أجسامهن، وقيل: أراد كاسيات من نعم الله تعالى، عاريات من الشكر، والأول أصح.

قوله: «**مائلات**» قيل زائغات عن استعمال طاعة الله سبحانه وتعالى وما يلزمهن من حفظ الفروج.

«**مميلات**»، أي: يعلمن غيرهن الدخول في مثل فعلهن، كما يقال: أخبث فلان فلانا، فهو مخبث،: إذ علمه الخبث، وأدخله فيه، وقيل: مائلات: متبخترات في مشيهن، «**مميلات**»: يملن أكتافهن وأعطافهن، وقوله: «**رءوسهن كأسنمة البخت**» قيل: معناه: أنهن يعظمن رءوسهن بالخمر والعمائم حتى تشبه أسنمة البخت، وقيل: يطمحن إلى الرجال، لا يغضضن من أبصارهن، ولا ينكسن رءوسهن.

واختار القرطبي في "تفسيره" (١٢/ ٣١١)أن المراد أنهن كاسياتٌ من الثيابِ، عارياتٌ من لباس التقوى، ثم قال: «وهو اللائق بهن في هذه الأزمان، وخاصة الشباب، فإنهن يتزين ويخرجن متبرجات، فهن كاسيات بالثياب عاريات من التقوى حقيقة، ظاهرا وباطنا، حيث تبدي زينتها، ولا تبالي بمن ينظر إليها، بل ذلك مقصودهن، وذلك مشاهد في الوجود منهن، فلو كان عندهن شيء من التقوى لما فعلن ذلك، ولم يعلم أحد ما هنالك، ومما يقوي هذا التأويل ما ذكر من وصفهن في بقية الحديث في قوله: «**رءوسهن كأسنمة البخت**»، والبخت ضرب من الإبل عظام الأجسام، عظام

الأسنمة، شبه رءوسهن بها لما رفعن من ضفائر شعورهن على أوساط رءوسهن، وهذا مشاهد معلوم، والناظر إليهن ملوم».

وهذا كله من التبرج والسفور، والله تعالى يقول في محكم آياته: ﴿**وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ وَلَا تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ الْجَاهِلِيَّةِ الْأُولَى**﴾ [الأحزاب: ٣٣]، فذكر في الآية أمراً ونهى عن ضدّه، فأمر بالقرار في البيوت، وهو لزومها، وعدم الخروج إلا للحاجة، ونهى عن التبرّج، وهو الخروج من البيت، والسفور، كما بينتُه في "**تبكيت المبهوت في تحريفه لآية القرار في البيوت**" فليراجع، وروى عبدالرزاق في "تفسيره" (٣٧/٣) عن مجاهد في تفسير الآية، قال: «كانت المرأة تمشي بين الرجال، فذلك تبرج الجاهلية».

وبنحو هذا المعنى روى في "المصنف" (٣٧١/٤) عن عطاء بن أبي رباح إمام أهل التفسير.

وروى البخاري في "صحيحه" (١١٧/٦) عن معمر قال: «التبرج: أن تُخرج محاسنها».

وروى الطبري (٢٠/ ٢٦٠)عن ابن أَبي نجيح أنه قال في معنى التبرج: «التبختر، وقيل إن التبرج هو إظهار الزينة، وإبراز المرأة محاسنها للرجال».

قال الماوردي في "النكت والعيون" (٤/ ٣٩٩) معلّقا على ذلك: «ومنه ما روي عن النبيﷺ أنه قال: «**المَائِلاَتُ المُمِيلاَتُ: اللاَّئِي يَسْتَمِلْنَ قُلُوبَ الرِّجَالِ إِلَيهِنَّ**»...».

وروى الطبري(١٩/ ٩٧) عن قتادة: «أنه كانت لهن مشية وتكسر وتغنج، يعني بذلك الجاهلية الأولى فنهاهن الله عن ذلك».

وقال الزجاج في "معاني القرآن"(٤/ ٢٢٥): «التبرج إظهار الزينة، وما تستدعى به شهوة الرجل، وقيل إنهن كن يتكسرن في مشيتهن، ويتبخترن».

وجمع جملة أقوال أئمة التفسير ابن الجوزي في "زاد المسير " (٣/ ٤٦١-٤٦٢) فقال: «وفي صفة تبرُّج الجاهلية الأولى ستة أقوال:

أحدها: أن المرأة كانت تخرج فتمشي بين الرجال، فهو التبرج، قاله مجاهد.

والثاني: أنها مِشية فيها تكسُّر وتغنُّج، قاله قتادة.

والثالث: أنه التّبختر، قاله، ابن أبي نجيح.

والرابع: أن المرأة منهن كانت تتخذ الدِّرع من اللؤلؤ فتَلْبَسُه ثم تمشي وسط الطريق ليس عليها غيره، وذلك في زمن إِبراهيم عليه السلام، قاله الكلبي.

والخامس: أنها كانت تُلقي الخِمار عن رأسها ولا تَشُدُّه، فيُرى قُرْطها وقلائدها، قاله مقاتل.

والسادس: أنها كانت تَلْبَس الثياب تبلغ المال، لا تواري جَسدها، حكاه الفراء».

وكلها معانٍ صحيحة داخلة في عموم معنى التبرج الجاهلي المذموم.

وذم التبرج والسفور محله محلّ استقباح عند فضلاء العرب من قبل الإسلام ومن بعد، ومحلُّ إجماعٍ بين علماء المسلمين، قال الجويني -من كبار أئمة الشافعية- في كتابه "نهاية المطلب" (٣١/١٢): «اتفاق المسلمين على منع النساء من التبرج والسفور وترك التنقب»، ونقله أيضاً النووي في "روضة الطالبين" (٢١/٧).

وقال الكاساني الحنفي في "بدائع الصنائع" (١/ ٢٧٥): «أجمعوا على أنه لا يرخص للشواب منهن الخروج في الجمعة والعيدين وشيء من الصلاة؛ لقوله تعالى: ﴿**وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ**﴾ [الأحزاب: ٣٣] والأمر بالقرار نهي عن الانتقال ولأن خروجهن سبب الفتنة بلا شك، والفتنة حرام، وما أدى إلى الحرام فهو حرام».

وأما ادّعاء أن الآية خاصة بزوجات النبيﷺ فهو ادعاء باطل، فالخطاب لنساء النبيﷺ ونساء المسلمين لهن تبع، قال الحافظ ابن كثير في "تفسيره" (٤٠٨/٦): «هذه آداب أمر الله تعالى بها لنساء النبيﷺ ونساء الأمة تبع لهن في ذلك».

وهنّ أسوة لكل المؤمنات في الصفات الكاملة، والأخلاق النبيلة، والعفة والحياء، ولا دليل على الخصوصية في ذلك، بل جاء في

الآيتين ذكر: الخضوع بالقول، وقول المعروف، وإقامة الصلاة، وإيتاء الزكاة، وطاعة الله، وطاعة الرسول، وتلاوة الكتاب والسنة في البيوت، ومن ضمنها: القرار في البيوت وعدم التبرج تبرج الجاهلية، فكل هذه الأمور لا تُخصّ بها أمهات المؤمنين، فلماذا كان القرار في البيوت خاصاً بهنّ دون بقية الأمور المذكورة.

وروى الإمام أحمد (١١/ ٤٣٧) بسندٍ حسنٍ أنّ أُميمة بنت رقيقة جاءت إلى رسول اللهﷺ تبايعه على الإسلام، فقال: «أبايعك على أن لا تشركي بالله شيئا، ولا تسرقي ولا تزني، ولا تقتلي ولدك، ولا تأتي ببهتان تفترينه بين يديك ورجليك، ولا تنوحي، **ولا تبرجي تبرج الجاهلية الأولى**»، وأُميمة من عموم نساء الصحابة وليست من أزواجهﷺ.

أما شدة الترهيب الوارد في الحديث؛ فهو كغيره من أخبار الوعيد التي تروى كما جاءت، مع اعتقاد أن مرتكب الكبيرة من أهل الإسلام: لا يخرج من الإسلام بذنبه، ولا يوجب خلوده في النار، وحرمانه من الجنة أبداً، وإنما هو تحت مشيئة الله تعالى إن شاء عذّبه سبحانه بعدله، وإن شاء عفى عنه بكريم عفوه وفضله عز وجل، ومثل الترهيب الوارد في الحديث ورد في أحاديث كثيرة كقول النبيﷺ في متعلم العلم لغير وجه الله: «**مَن تعلَّمَ علماً مِمَّا يُبْتَغَى بِهِ وَجهُ اللهُ، لا يتعَلَّمُه إلا ليُصِيبَ بِهِ عَرَضاً مِن الدُّنيا، لَمْ يَجِدْ**

عَرْفَ الجَنَّةِ يومَ القِيامَةِ» يعني: رِيحها، أخرجه أبو داود، وقول النبيﷺ في قتل المعاهد، وخيانة العهد: «**من قتل مُعَاهِداً لم يَرَحْ رائحة الجنة، وإنَّ ريحها يوجدُ من مسيرةِ أربعين عاماً**» رواه البخاري، وقولهﷺ: «**لا يدخل الجنة قاطع**» أي قاطع رحم، متفق عليه، وقولهﷺ: «لا يدخل الجنة من لا يأمن جاره بوائقه» متفق عليه، ونحو ذلك، فكلّها من ألفاظ الوعيد، الصحيح من أقوال العلماء: إمرارها على ظاهرها، وعدم سلبها هيبتها وترهيبها، ورسول اللهﷺ أشفق الأمة بالبشر تكلم بها، فكذلك المرأة السافرة المتبرجة الفاتنة للمسلمين: لا تدخل الجنة ولا تجد ريحها، كما قاله النبيﷺ، مع اعتقادنا أن هذه الأعمال لا توجب التكفير والخروج من الملة، والخلود في النار، فكذلك نقول، وبذلك نؤمن، والله أعلم وصلى الله وسلم على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

وكتب

بدر بن علي بن طامي العتيبي

يوم الأربعاء ١٧ من ذي القعدة ١٤٤١

الرياض حرسها الله